أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

نظـرة تحليليـة | يناير 2026

برنامج تعدّدية الأطراف

الأمم المتحدة: الأنصبة المقررة في الميزانية وحقوق التصويت

السفير بيترو دوميتريو

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2026
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

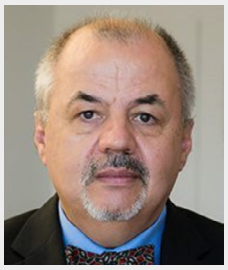

السفير بيترو دوميتريو

دبلوماسي روماني متقاعد، وسفير سابق لمجلس أوروبا ومفتش في منظومة الأمم المتحدة سابقًا. وهو حالياً باحث أول في مؤسسة ديبلو ومؤلف عدة تقارير منها: إدارة المعرفة في منظومة الأمم المتحدة؛ ترتيبات الشراكة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة 2030؛ وتعزيز الربط بين البحوث والسياسات. السفير بيترو دوميتريو حاصل على درجة الدكتوراة برسالة عن إصلاح الأمم المتحدة.

ملخَّص

- تبحث هذه النظرة التحليلية العلاقة بين القوة المالية وقوة اتخاذ القرار في الأمم المتحدة، حيث تقارن بين الأنصبة المقررة في الميزانية وهياكل التصويت الرسمية في الأمم المتحدة.
- تعرض الورقة البحثية البيانات الطولية ـ لا سيما الارتفاع الكبير في أنصبة الصين؛ لتُسلِّط الضوء على كيفية تأثير أنماط التمويل على مجلس الأمن والجمعية العامة، وكيف تتقاطع هذه الاتجاهات مع التحولات الجيوسياسية الحالية والمناقشات حول تعددية الأطراف.
- الفكرة المحورية هي أن ارتفاع مساهمة الصين في الميزانية إلى 20 في المائة يُمثّلُ نقطة تحول تاريخية: فبعد 70 عامًا من هيمنة الولايات المتحدة بوصفها المساهم الوحيد الذي تزيد مساهمته عن 10 في المائة، أصبح الآن هناك عضوان دائمان تتجاوز مساهمتها عتبة 20 في المائة.
- يتجاوز إجمالي حصة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن 50 في المائة من الميزانية العادية، مما يثير تساؤلات حول التوافق بين الثقل المالي والقوة الهيكلية، وحول الإصلاحات المحتملة في المستقبل - مثل إضافة عضوية دائمة لألمانيا واليابان أو تصور مقعد واحد افتراضي للاتحاد الأوروبي.
- يُبيِّن التحليل أنّه على الرغم من أنّ الجمعية العامة تعمل على أساس مبدأ "صوت واحد لكل دولة"، فإن أسسها المالية شديدة التركيز: فهناك 16 بلدا فقط تساهم بأكثر من 80 في المائة من الميزانية العادية.
- رغم ما سبق، يمكن تحقيق أغلبية مؤهلة من قبل 128 دولة تبلغ مساهماتها مجتمعة 2.2٪ فقط، مما يؤكد الفجوة بين المسؤولية المالية ونتائج التصويت.
- تقارن الورقة البحثية بين الأعضاء المؤسسين لمجموعة الدول الخمس دائمة العضوية ومجموعة بريكس؛ لبيان الوضع في الكيانات المتعددة الأقطاب الناشئة الأخرى. تسهم دول البريكس مجتمعةً بنحو 25٪، لكن الصين تهيمن هيمنةً مطلقةً على هذا التكتل من الناحية المالية.
- تدفع هذه البيانات إلى النظر فيما إذا كانت الصين ستحل محل الولايات المتحدة باعتبارها المحرك الرئيس للأمم المتحدة، وما إذا كان بإمكان بكين أن تحذو حذو واشنطن في استخدام أساليب الضغط التقليدية من خلال الميزانية، وكيف يمكن أن تؤدي أنماط التمويل إلى إعادة تشكيل الأولويات المتعددة الأطراف.

في الختام، تدعو الأرقام والتحليلات إلى التساؤل عمن يستفيد حقًا من منظومة الأمم المتحدة ـ القوى الكبرى التي تمولها، أم الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمارس تأثيرًا أكبر نسبيًا في التصويت ـ وعما إذا كانت الإصلاحات الهيكلية، لا سيما في مجلس الأمن، ضرورية لتحقيق العدالة والاستقرار.

تفاصيل الموضوع

إن تأثير بعض البلدان وبعض القادة على التعددية، كما نعرفها، يعتمد على أكثر من عامل واحد، وليست جميعها مرتبطة بظروف معينة. فمهما كانت القوى والنفوذ ذي الطبيعة الاستثنائية الذي ننسبه إلى القادة العظماء الذين تركوا بصمة هائلة في التاريخ، مثل نابليون أو هتلر أو ستالين، فإن تلك القوى والنفوذ تتحدد أيضًا ببعض خصائص عصورهم ومجتمعاتهم.

لذلك، إذا كان علينا تقييم أو توقع تأثير انتخابات معينة، سواء كانت شديدة التأثير إلى حد ما أم لا، على التعددية، فينبغي أن ننظر إلى الظروف الأخرى والاتجاهات الحالية أيضًا.

في النطاق الضيق لهذا النص، نستخدم مصطلح "التعددية" لتعريف جوهر الأمم المتحدة للتعددية العالمية، دون تجاهل وجود أشكال أخرى من التعددية، تقتصر على أقل من النطاق العالمي، أي 193 دولة عضو.

بخلاف النهج العلمية الأخرى، التي تستند إلى حُسن التقدير والتفكير المنطقي والفرضيات والمنطق، فإن هذا النص يقتصر على عرض الأرقام فقط. الأرقام قد تكون ذات صبغة غير شخصية وصامتة فعلًا، ولكن تنبثق عنها بلاغة أحيانًا.

الجدوى الوحيدة المحتملة من سرد الأرقام أدناه هي أنها قد تلهم خيال القراء والمحللين المطلعين الذين يحاولون تفسير دلالات الانتخابات الأخيرة في الولايات المتحدة. عندما تشير الأرقام إلى المال، فإنّها تكتسب أهميةً. أنا أعتمد على الصلة المنطقية الوحيدة التي يمكنني الاستناد إليها، وهي الصلة بين أولئك الذين يدفعون الفواتير وأولئك الذين يتخذون القرارات.

أين تكمن القوة في الأمم المتحدة؟ في أيدي الدول الأعضاء، من خلال جهازين رئيسيين هما: مجلس الأمن والجمعية العامة وكلٌّ منهما له اختصاصاته ووسائله. الأمم المتحدة لا تملك القدرة على تدبير موارد مالية ذاتية، وإنّما تُدفَع فواتيرها من المساهمات التي يتم تحصيلها من حكومات الدول الأعضاء. تُموَّلُ أعمال الأمم المتحدة من الميزانيات العادية والتبرعات والأموال التي تُجمَع من الشركات الخاصة والأفراد.

الجزء (1) مجلس الأمن

تعرض الأرقام الواردة أدناه حصراً الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في الميزانيات العادية للأمم المتحدة، على النحو الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك استناداً إلى مقترحات لجنة الاشتراكات، وهي هيئة من الخبراء المنتخبين بصفتهم الشخصية.

تُحسَب الأنصبة المقررة للدول الأعضاء كل ثلاث سنوات، باستخدام منهجية تبدأ من النسبة المئوية لكل دولة عضو في إجمالي الناتج القومي العالمي، كخطوة أولى، وتليها تسع خطوات أخرى، تشمل تدابير الإعفاء والحدود المفروضة على حجم الاشتراكات التي تحددها القرارات السياسية. حُدِّد جدول الاشتراكات للفترة 2004-2006 في عام 2003، والجدول الخاص بالفترة 2007-2009 في عام 2006، وهكذا. في الجدول 1، توضح الأرقام الواردة أسفل السنوات النسبة المئوية للأنصبة الإلزامية لكل بلد في الميزانية العادية.

الجدول 1: الأنصبة المقررة للولايات المتحدة والصين

	2004-2006 %	2007-2009 %	2010-2012 %	2013-2015 %	2016-2018 %	2019-2021 %	2022-2024 %	2025-2027 %
الولايات المتحدة	22.000	22.000	22.000	22.000	22.000	22.000	22.000	22.000
الصين	2.053	2.667	3.189	5.148	7.921	12.005	15.254	20.004

من الواضح أن اختيار البلدين عشوائي، ولكن تم اختيارهما لأنهما يمثلان لحظة ذات أهمية تاريخية ونقطة تحول في تطور الأمم المتحدة، حيث تجاوزت دولتان عتبة 20 في المائة، بعد 70 عاماً لم تكن فيها سوى دولة واحدة تدفع مساهمة تزيد عن 10 بالمائة. تطور الأنصبة المقررة للولايات المتحدة ثابت، حيث جمدتها الجمعية العامة عند مستوى 22 في المائة في عام 2000، بعد أن كانت 25 في المائة في العام السابق. المساهمة المقررة للصين هي نتيجة الحساب وفقاً للمنهجية.

في ضوء الزيادة الهائلة في مساهمة الصين، تجاوز مجموع مساهمات الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لأول مرة نصف الميزانية العادية للأمم المتحدة.

الجدول 2: مساهمات الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في الميزانية العادية للأمم المتحدة وفقاً لجملة الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027

الولايات المتحدة	الصين	المملكة المتّحدة	فرنسا	الاتّحاد الروسي
22.000%	20.004%	3.991%	3.858%	2.094%

قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كانت إحدى النقاط المثيرة للجدل التي نوقشت في سياق إصلاح مجلس الأمن هو التناقض الواضح بين فكرة أن الاتحاد الأوروبي لديه سياسة دفاع وأمن موحدة ووجود عضوين من الاتحاد الأوروبي (فرنسا والمملكة المتحدة) بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وقد طُرحت الحجة نفسها عند اقتراح ترشيح ألمانيا لمقعد دائم جديد في مجلس الأمن. بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فقدت هذه القضية أهميتها، حيث أصبحت فرنسا الآن العضو الوحيد في الاتحاد الأوروبي الذي لديه مقعد دائم. ومع ذلك، بافتراض أن مناقشة عضوية مجلس الأمن ستظهر مرة أخرى في جدول أعمال الجمعية العامة، قد يكون من المفيد توقع إضافة أرقام جديدة.

إذا كان للاتحاد الأوروبي صوت واحد في مجلس الأمن، فإن الأنصبة المقررة المشتركة لجميع دوله الأعضاء ستبلغ 28.49 في المائة.

كانت الفرضية المعقولة لفترة من الوقت هي إضافة عضوين دائمين فقط إلى مجلس الأمن وهما: ألمانيا واليابان.

الجدول 3: مساهمات ألمانيا واليابان في الميزانية العادية للأمم المتحدة وفقاً لجملة الاشتراكات المقررة للفترة 2025-2027

ألمانيا	5.692%
اليابان	6.930%
المجموع	**12.620%**

هذا سيزيد من أهمية مجلس الأمن من حيث صلاحيات التمويل. وينبغي التنويه إلى أن حصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في ميزانيات عمليات حفظ السلام - التي تحظى بتمويل منفصل - ستكون أعلى بكثير.

في سياق النقاش حول الحاجة إلى تعددية الأقطاب، كبديل للأحادية القطبية أو ثنائية قطبية جديدة، غالبًا ما تُذكر مجموعة دول البريكس.

الجدول 4: مساهمات الأعضاء الخمسة الأصليين الأوائل في مجموعة بريكس في الميزانية العادية للأمم المتحدة

الصين	20.004%
الاتّحاد الروسي	2.094%
البرازيل	1.411%
الهند	1.106%
جنوب أفريقيا	0.251%
المجموع	**24.87 %**

الجزء (2): الجمعية العامة

الجمعية العامة هي أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلاً وديمقراطيةً، وتغطي قراراتها جميع القضايا ذات الاهتمام العالمي تقريبًا. وهي ليست ضمير البشرية وحسب، السلطة الأخلاقية العليا، بل إنها تتولى أيضًا، من خلال مختلف الأجهزة الفرعية، تدوين القانون الدولي. فبجانب الاتفاقيات والمعاهدات المتفق عليها، والتي تتحول إلى قوانين ملزمة، فإن الجمعية العامة هي منبع مئات التوصيات وهي الجهة المنوطة بأبرز الأجندات العالمية. الجمعية العامة هي التي ترسم في الواقع الحدود بين الخير والشر في العلاقات الدولية.

لذا، فإن مساهمة جميع فئات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الميزانية العادية تستحق أيضا بعض الاهتمام.

الحقيقة الأولى الهامة هي أن أربعة بلدان فقط تغطي أكثر من نصف الميزانية العادية.

الجدول 5: أنصبة أكبر أربعة مساهمين في الميزانية العادية للأمم المتحدة

الولايات المتحدة	22.000%
الصين	20.004%
اليابان	6.930%
ألمانيا	5.692%
المجموع	**54.626 %**

إذا كانت أربعة بلدان تدفع 54.626% من الفواتير، فقد يرغب المرء في معرفة ما هو الحال بالنسبة للدول الأعضاء الـ 189 المتبقية. يلخص الجدول التالي الوضع في قمة سلم أنصبة المساهمة.

الجدول 6: الدول الأعضاء الأخرى التي تزيد مساهمتها في الميزانيات العادية عن 2%

المملكة المتّحدة	3.991
فرنسا	3.858
إيطاليا	2.813
كندا	2.543
جمهورية كوريا	2.349
أستراليا	2.040
المجموع	**17.594**

الجدول 7: الدول الأعضاء التي تزيد مساهماتها عن 1 %

أسبانيا	1.895
البرازيل	1.411
المكسيك	1.137
هولندا	1.298
المملكة العربية السعودية	1.217
سويسرا	1.029
المجموع	**7.987**

يلخص الجدول التالي الوضع في قمة سلم أنصبة المساهمة.

الجدول 8: وضع أكبر المساهمين في الميزانية العادية للأمم المتحدة

الفئة	عدد الدول الأعضاء	إجمالي مساهماتهم (%)
الدول الأعضاء التي تساهم بأكثر من 20 في المائة	2	42.004
الدول الأعضاء التي تساهم بنسبة تتراوح بين 5 و7 في المائة	2	12.622
الدول الأعضاء التي تساهم بنسبة تتراوح بين 2 و4 في المائة	6	17.594
الدول الأعضاء التي تساهم بنسبة تتراوح بين 1 و2 في المائة	6	7.987
المجموع	**16**	**80.207**

هذه إحدى الحقائق: تدفع 16 دولة عضو أكثر من 80 في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. تعمل الجمعية العامة على أساس مبدأ "صوت واحد لكل دولة". وتتخذ القرارات بأغلبية بسيطة أو مؤهلة. تعتمد سلطة اتخاذ القرارات في الجمعية العامة على الأغلبية المؤهلة. وهذا يستدعي إلقاء نظرة سريعة على الجزء السفلي من جدول المساهمات. هل يمكننا الحصول على أغلبية مؤهلة بدون تصويت أكبر 16 مساهمًا؟ أو، في هذه الحالة، بدون 60 مساهماً من أعلى إلى أسفل؟

نعم، يُمكن أن يحدث ذلك!

الجدول 9: مساهمة أغلبية مؤهلة افتراضية في الجمعية العامة.

مستوى المساهمات	عدد الدول في ذلك المستوى	إجمالي مساهماتهم
مساهمة على مستوى الحد الأدنى الثابت (0.001%)	28	0.028
مساهمات أقل من أو تساوي 0.01 %(0.00X)	62	0.354
مساهمات أقل من أو تساوي 0.100 %(XX0.0)	43	1.834
المجموع	**133**	**2.216**

الأغلبية المؤهلة في الجمعية العامة بموجب عضويتها الحالية هي 128 دولة. لذلك، يمكن أن يكون لدينا في أي وقت قرار للجمعية العامة يُعتمد بأغلبية أصوات الدول الأعضاء التي تساهم مجتمعةً بنسبة 2.216 في المائة من الميزانية العادية.

بهذه الأرقام التي أمامنا، يمكن للدبلوماسيين والمحللين السياسيين المتمرسين في الشؤون السياسية الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف أن يفكروا في الأسئلة التالية ويجيبوا عليها:

- هل التعددية خيار متوافق مع الخطوات الطوعية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية الجديدة؟
- هل ستحل الصين محل الولايات المتحدة كقوة رائدة في منظومة الأمم المتحدة؟
- هل ستضغط الصين على الأمم المتحدة بشأن حجم الميزانية كما فعلت الولايات المتحدة على مدى عقود؟
- هل ستتأثر الأجندة العالمية بالنمط الجديد لقوة التمويل؟
- هل هناك حاجة حقيقية لإصلاح مجلس الأمن؟
- هل سيؤدي تغيير عضوية مجلس الأمن إلى مزيد من الاستقرار والكفاءة والإنصاف في الشؤون الدولية؟
- من الذي يستفيد أكثر من وجود الأمم المتحدة، في نهاية المطاف؟ القوى الكبرى عمومًا؟ بلدان بعينها؟ الدول الصغيرة والمتوسطة؟

Endnotes

1. The source of data used for the entire text and all tables is the United Nations General Assembly resolution 79/259 entitled "Scale of assessments for the apportionment of the expenses of the United Nations" adopted on 24 December 2024. For the additional figures indicated in Table 1, the extra sources were resolutions 76/238, 73/271, 70/245, 67/238, 64/248, 61/237 and 51/1 B of the General Assembly.

2. The budget approved by the General Assembly for the year 2025 is $ 3.72 billion. The budget of the New York police department for the same year is $ 5.83 billion. The military aid provided to Ukraine during Biden administration was $ 65.9 billion.